الفصل الرابع

وجهة النظر الأميريكية تجاه الآوضاع الداخلية فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا : رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر.

ثانيا : تقييم الموقف الداخلى حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ : .

١ـ أزمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.

٢ـ متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها.

ثالثا : تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة

رابعا : تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير ١٩٥٢ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

١ـ تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير ـ أول مارس ١٩٥٢.

٢ـ تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢

٣ـ تقييم وزارة نجيب الهلالى باشا أول مارس ـ ٢ يوليو ١٩٥٢

٤ـ تقييم الأوضاع الداخلية بعد استقالة الهلالى باشا ٢ يوليو ١٩٥٢

٥ـ تقييم حكومة سرى باشا ٢ ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢

وجهة النظر الأميريكية تجاه الأوضاع الداخلية فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد كانت عين الولايات المتحدة تتركز بعد الحرب العالمية الثانية على التطورات التى تحدث فى الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى ما يجرى فى مصر داخليا بصفة خاصة انطلاقا من اقتناعها بأهمية موقع مصر الاستراتيجى وما تمثله من ثقل فى المنطقة المحيطة بها واعتقادا منها بأن من يسيطر على القاهرة يكتب له إلى حد كبير رسم خريطة الشرق الأوسط كما يريد، وقد استخدمت الوثائق الأميريكية اصطلاح «الثورة فى مصر» لأول مرة فى مطلع عام ١٩٤٩ فى تقرير للقائم بالأعمال الأميريكى فى لندن إلى واشنطن تحت عنوان الثورة فى مصر قال فيه «انه يبدو من تطور الأمور فى مصر من سيء إلى أسوأ فإن الثورة قد أصبحت أمراً محتوماً» وأشار إلى أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وهى مشكلات متفاقمة قد ازدادت سوء بسبب حرب فلسطين، وأن زعماء مصدر بدلا من محاولة اتخاذ خطوات عملية لعلاج الموقف، إنما يتنافسون ويتصارعون من أجل السلطة «وسط بحر متصاعد من السخط والجوع واليأس» وأنه فى ظل الظروف الراهنة، فإن الصراع سيحتدم بين الملاك والمعدمين» وأن المستقبل فى مصر كئيب (١).

وتقرير القائم بالأعمال الأميريكى فى لندن لا يحتاج لمزيد من الشرح لاستشعار المسؤول الأميريكى بالارهاصات المبكرة للثورة فى مصر وأن الثورة فيها أصبحت أمرا محتوما ومع أن تقرير المسؤول الأميريكى

1- THE charge in the U.K (Holmes) to the secretary of sate London, jan. 7, 1949 secret subject. Rovolution in Egypt 833. 00/1-7- 49, Airgram F.R. U.S.1949. Vo.VI p.187.

وقد نقل القائم بالأعمال الأميريكى هذه المعلومات عن أحد المسؤولين فى الخارجية البريطانية الذى وصفه بانه يتعامل مع الشؤون المصرية مباشرة..

لم يفض فى الشرح والتحليل فقد أورد مسببات هذه الثورة من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة ضاعفت منها حرب فلسطين ثم الصراع على السلطة وسط السخط والجوع واليأس *

أولا: رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر:

إلا أن هذا الشعور العام لدى الخارجية الأميريكية بمخاطر وقوع الثورة فى مصر كان أكثر تحديدا فى متابعتها لمظاهر السخط والتبرم بين ضباط الجيش المصرى كإحدى نتائج حرب فلسطين التى اشارت إليها الوثيقة السابقة ضمنا فقد نقلت السفارة الأميريكية فى تقرير لها فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٠ نص الالتماس الذي قدمه ضباط الجيش المتذمرون إلى الملك فاروق فى ١١ سبتمبر ١٩٥١ الذى يؤكد ولاء الجيش للملك ويطالب فى نفس الوقت بطرد حيدر باشا واجراء تغييرات فى القيادات العليا للجيش وتحقيق دقيق فى مخالفات الأسلحة وبذل الجهود لتدعيم قدرات الجيش وعدد آخر من الاصلاحات.

وقد وصفت السفارة الأميريكية هذا الالتماس بأنه ندد بحيدر باشا وتعرض لحملة فلسطين التى امتلات بالخيانات والمؤامرات، والى إغداق المناصب والترقيات الاستثنائية على من كانت مؤهلاتهم الجبن والنفاق والفراغ واستبعاد من يستحقونها لشجاعتهم وإنجازاتهم المتميزة، فقد سجل تقرير السفارة نصوص المطالب والتوصيات التى قدمها ضباط الجيش للملك [1].

وإذا كانت إحدى وثائق الخارجية الأميريكية قد تحدثت عن الثورة فى مصر منذ عام ١٩٤٩، فإن متابعة السخط المتزايد بين ضباط الجيش المصرى خاصة فى قيادته بمنطقة منقباد فى المنطقة العسكرية الجنوبية حيث كان قائدها الأميرالاى سيد طه الذى تولى قيادة القوات المصرية فى الفالوجا، هذه المتابعة أدت إلى أن تضع

(*) حول الأصول التاريخية لثورة يوليو، انظر محمد انيس، السيد رجب حراز، ثورة يوليو واصولها التاريخية ص ١٤٧ وما بعدها عن التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وص١٨٩، ٢٠٤ وعبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو الفصل الرابع، أسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٥٠ وما بعدها مرجع سابق، وحول مظاهر الفساد السياسى وسياسات الإحتلال والقصر و الأحزاب قبل الثورة، انظر محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ (١٩٨٠)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص١٧٦ وما بعدها.

1- Foreign service of the U.S.A, Confidential to the Dept. of state from Cairo no. 763, sept. 25, 1950 sub. Army Dissatisfaction 774. 55/9 - 25 - 50

(والمطالب هى إقالة حيدر باشا وتعيين القيادات من الضباط ذوى السمعة والكفاءة الطيبة، المشبعين بالروح العسكرية والقضاء على المحاباة، انهاء ديكتاتورية رياض باشا سكرتير عام وزارة الحربية ـ تنفيذ الخدمة الاجبارية بطريقة فعالة، تزويد الجيش بأسلحة حديثة، تزويد الوحدات القائمة بأسلحة كاملة قبل تشكيل وحدات جديدة، إنهاء تقليد تعيين الضباط بمرسوم، ضمان إجراء تحقيق فى موضوع مخازن الجيش بواسطة السلطات القضائية المدنية، وضع نظام يكفل تكوين كادر صف ضباط اكفاء يسمح لهم بمزايا تجذبهم للجيش).

السياسة الأميريكية فى القاهرة تقديراتها حول الانقلاب العسكرى الحتمى على يد الضباط الذى سيخلصهم من طبقة الباشوات الطفيلية الموجودة على قمة القوات المسلحة [1].

الواقع أن هذا التقرير لا ينقل فحسب مظاهر السخط والتذمر فى قيادات الجيش فى إحدى المناطق العسكرية بمصر من خلال الأحاديث مع ضباطها بل ويستعرض ظاهرة التذمر ويحاول استجلاء بواعثها ويتوقع نتائجها فى محاولة للتنبؤ مرة أخرى بارهاصات حدوث انقلاب عسكرى حتمى فى مصر، وتشير الوثيقة إلى أن سيد طه ـ قائد المنطقة ـ قد أعرب عن عدم رضائه عن الوضع السائد وأن الجو كله كان يوحى بالنذر بما لا تخطئه عين، وذكر سيد طه اسم الملك بالازدراء والاحتقار وأن الضباط تحدثوا بصراحة كاملة عن الانقلاب العسكرى. ويشير تقرير السفارة أن هناك بين ضباط المنطقة عددا من الضباط على استعداد لتولى القيادة وأن القوة الوحيدة المستعدة لتحدى السلطة هى تحالف غير مقدس فيه الأخوان المسلمين المتطرفين وضباط الجيش المنشقين وأن مثل هذا التحالف قد يستطيع القيام بانقلاب واسع القاعدة يهدد وضع الملكية وتقدر السفارة أن المعلومات التى انطوى عليها هذا التقرير محتملة الوقوع.

وعلى الرغم من أن السفارة الأميريكية لم تتعمق كثيرا فى تحليل هذه المعلومات لكنها سجلت بوضوح خطورة ظاهرة السخط بين قطاعات الجيش المصرى * خاصة الضباط الذين وقعوا العريضة المرفوعة للملك للمطالبة بطرد حيدر باشا، كما أن السفارة أكدت احتمالات تطور هذا السخط إلى انقلاب يخلص الجيش من قياداته ويخلص البلاد من طبقة الباشوات الطفيلية ومع عدم استبعاد تقديرات السفارة هذا الاحتمال ولو أن السفير كافرى تصور أن الحكومة لابد وأن تكون واعية لهذا الاحتمال والتصدى له، فإن الأمر الهام فى هذه الوثيقة تسجيلها ـ لأول مرة ـ لاحتمال حدوث انقلاب عسكرى فى مصر تنبأت به منذ نوفمبر ١٩٥٠.

وتتبع تقارير السفارة الأميريكية تطور العلاقة بين الملك والجيش فى ضوء السخط المتزايد بين صفوفه ومحاولة الملك استرضاء الجيش والتصالح معه بهدف استبعاد خطر حدوث انقلاب عسكرى فى النهاية [2].

ترى السفارة الأميريكية أن الملك والحكومة بدافع من القلق الحقيقى من تزايد السخط ونمو التذمر بين صفوف ضباط الجيش خلال الشهور الست الأخيرة من عام ١٩٥٠ فقد اتخذ خطوات هامة فى ١١، ١٢ نوفمبر لاسترضاء الجيش إذ قبل استقالة القائد العام حيدر باشا وقرر مجلس الوزراء تقاعد عثمان المهدى باشا

1- Foreign service the U.S.A., secret, to the dept. of state from cairo no. 1051, Nov. 4, 1950, sub. comment of Indian Military Attache on growing discontent, amoeg middle grade army officers.

نقلت السفارة الاميريكية هذه المعلومات عن الملحق العسكرى الهندى الذى زار منقباد وقابل سيد طه وأيدت تحليله وتوقعاته فى تقريرها للخارجية الاميريكية.

(*) وانظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق عن تحليل الاسباب السياسية للثورة وخاصة ما يتعلق منها بالجيش، ص ص١٥٣ ـ ١٦٦.

(٢) حول علاقة الملك بالجيش، انظر مذكرات حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ص ٢١٥، مرجع سبق ذكره .انظر عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو حول محاولات الملك السيطرة على الجيش وضمان الولاء له، ص١٤٣.

رئيس الأركان وأعلن وزير العدل تقديم المتورطين فى موضوع تحقيقات الأسلحة الفاسدة لمحاكم مدنية لاعسكرية [١].

وتقدير السفارة أن استعداد الملك وقراره بالتضحية بحيدر باشا وتقديم تنازلات لمطالب الضباط دليل قوى على خطورة الموقف الذى تطور فى الجيش كما ترى أن الأسباب وأن كانت ترجع إلى حملة فلسطين فقد انتشر السخط بشكل واسع خلال الصيف وأن الضباط المتذمرين سوف يمثلون قوة ضغط على الملك وسوف يظلون خطرا محتملا على الأمن.

كما قدرت السفارة أنه لاشك فى أن كراهية الجيش لحيدر باشا ولاساليبه كانت مسؤولة عن تنظيم جماعة من الضباط الساخطين بدأت ترسل التماسات للملك وتوزع منشورات عن مظالمها، وكانت إقالة حيدر باشا فى مقدمة مطالبها بعد أن كان قد تعرض خلال الصيف للإتهامات بالمسؤولية عن الإهمال الجسيم خلال توليه منصب القائد العام للجيش عن المخالفات التى حدثت فى شراء الأسلحة خلال حملة فلسطين [٢].

وكان رأى السفارة أن ضباط الجيش الساخطين وقطاعات واسعة من الرأى العام قد اقتنعت أن حيدر باشا متورط فى هذه المخالفات وأنه يحمى غيره من الضباط ولذلك لم يكن هناك مفر من استقالته، وتقدير السفارة أن تضحية الملك بحيدر باشا لم تكن لمجرد استرضاء الجيش بل وبقصد تخفيف الضغط لإقالة آخرين من الحاشية فى القصر يعتبرون متورطين فى مخالفات الأسلحة، كما استخلصت السفارة أن تقديم الضباط المتورطين فى مخالفات الأسلحة الفاسدة للمحاكم المدنية إنما يعود إلى ضغوط الضباط المتذمرين [٣].

وإذا كان طبيعيا أن ترصد السفارة الأميريكية وتقيم مضاعفات الأزمة بين الملك والجيش فى متابعتها لحادثة استقالة القائد العام حيدر باشا، فقد أوضحت فى تقاريرها عمق واتساع مظاهر السخط بين ضباط الجيش وقوة الضغط الذى يمارسه على الملك ومحاولته استرضائه لمنع خطر الانقلاب فى النهاية كما يقول نص التقرير.

وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٠ والشهور الأولى من عام ١٩٥١ جهودا أميريكية مكثفة للوساطة بين المملكة المتحدة ومصر لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ولكن دون التوصل إلى صيغة مقبولة لمصر أو لبريطانيا مما هدد بتوقف المفاوضات وتجميدها ثم تصعيد الأزمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية تدريجيا حى بلغت ذروتها فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما كان لها من تداعيات ومضاعفات على الوضع الداخلى فى مصر،

---

(١) حول تفاصيل قضية الأسلحة الفاسدة التى اثيرت باستجواب من مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ فى ٢٩ إبريل ١٩٥٠، انظر ابراهيم شكيب، المرجع السابق ص٤٨٢ ـ ٤٨٥، وقد ورد فى هامش الصفحة ٤٨٥ تفاصيل ما ورد بأعداد مجلة روزاليوسف ـ فى ٦، ١٣، ٢٠يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان محاكم مجرمى حرب فلسطين تتناول الصفقات الخاصة بالأسلحة والذخيرة وفسادها وماكان لها من تاثير فى نتائج حرب فلسطين، وانظر كذلك مذكرات حسن يوسف، المرجع السابق ص٢٨٦ ـ ٢٩٠، وانظر محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص٣٠٢ مرجع سبق ذكره. وانظر أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا، دار روز اليوسف القاهرة، ١٩٥٢، ص٨٥ ـ ٩٦.

(٢) انظر طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٦.

3- Foreign service of the U. S. A to Dept. of stste from Cairo no. 11-9, Nov. 13, 1950. sub. kings efforts to conciliate the Army, 774. 55 1/11-1350.

وكانت متابعة كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة لآثار هذه الأزمة على الأوضاع الداخلية دقيقة وتفصيلية تعكس مخاوفه من تأثيرها على المستقبل السياسى لمصر قد تصل إلى الثورة.

وقد قدر كافرى فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول القناة فإن انفجارا مدويا لن يكون امرا مستبعدا وأنه سيكون له تداعيات تصل إلى الثورة والسيطرة الشيوعية وأنه دون التوصل إلى اتفاق على السودان فلن يستطيع الملك أو أى حكومة قبول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط (١).

ثانيا: تقييم الموقف الداخلى حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢:

كان كافرى يدرك المأزق الذى تواجهه الحكومة المصرية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة بعد أن اصبحت بريطانيا تفضل التعامل مع حكومة جديدة ولو أن الوقت فى تقدير كافرى لم يحن بعد (٢).

وقد كان كافرى واضحا فى طرح تصوراته بالمدى الذى يمكن أن يصل اليه انفجار الموقف الداخلى فى مصر وتداعياته التى قد تبلغ حد الثورة مما حدا به أن يقدم تحذيراته وتوصياته. ففى برقية لكافرى فى ٦ ديسمبر ١٩٥١ تحمل رقم (٨٢٨) وصف فيها مدى العداء المتأصل فى نفوس المصريين تجاه البريطانيين، ذلك العداء الذى يسود المجتمع كله وأنه لم تعد هناك لا صحافة ولا جهات رسمية ولا جمهور يمكن التطلع اليه طلبا للاعتدال والتعقل. ووصف كافرى مظاهر العداء بأنها اتخذت شكل المظاهرات والافتتاحيات الهيستيرية فى الصحف ليس ضد بريطانيا فحسب بل وضد الحكومة وضد سراج الدين، وأن المطالب المصرية المتطرفة أصبحت تنادى بإطلاق العنان لكتائب التحرر وتسليح الشعب وقطع العلاقات مع بريطانيا وأن سراج الدين، وان لم يسقط بعد، فقد وصل إلى اتخاذ أقصى الاجراءات التى قد تحقق هدوءاً ظاهريا لكنها سوف تزيد الضغط إلى درجة الانفجار مالم يحدث تغيير جذرى فى التفكير البريطانى من أسلوب الانتقام إلى أسلوب المصالحة والمحاولة الصادقة لإيجاد حل، كما أن ثمن هذا الحل يعلو ويزداد كل يوم، وأبرز كافرى فى تقريره هذا تزايد هجمات الفدائيين (والتى وصفها كافرى بأنها هجمات الإرهابيين فى القناة) على حد وصفه والذين يراهم الشعب أبطالا (٣).

مخاوف السفارة الأميريكية من تداعيات الموقف كانت فى الحقيقة تصدر عن سببين أولهما أسلوب الحكومة البريطانية فى التعامل مع الأزمة بطريق التشدد والعنف والتلويح باستخدام القوة وأسلوب حكومة الوفد فى اتخاذ إجراءات متطرفة، ثم تصاعد الصدام بين القوات البريطانية فى القناة وبين من وصفتهم السفارة الإميريكية بالإرهابيين مما دفع كافرى إلى توقع بلوغ هذه التداعيات إلى حد الثورة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق للخلاف المصرى الإنجليزى.

وكان تردى الأوضاع الداخلية فى مصر فى هذه الفترة من الخطورة بحيث استوجب اجراء مشاورات بين الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة حول الأزمة بين مصر وبريطانيا وآثارها على الموقف الداخلى فى مصر (٤).

1- The Ambassador in Egypt (caffrey) to the Dept. of state (secret), Cairo . Nove 30, 1951, 641. 74/ 11-3051, F.R.U.S. vol v 1951, pp.430.

2- Op. cit, p. 430.

(٣) انظر برقية كافرى إلى الخارجية الأميريكية رقم (٨٢٨) فى ٦ ديسمبر ـ نفس المصدر، ملف 641. 74./12-651.

4- Substance of discussions of state joint chiefs of sraff Meeting Dec. 12, 1951 F.R.U.S vol V, 1951, pp. 434 - 437.

وصف مدير إدارة الشرق الأدنى فى الخارجية الأميريكية الموقف الداخلى فى مصر بأنه «موقف مفزع» وطرح تقدير الخارجية الأميريكية للموقف فوصف الكراهية المتأصلة ضد البريطانيين وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على الموقف وعلى المنطقة التى تتطلع الولايات المتحدة إلى إقامة القواعد فيها. وطرح المسؤول الأميريكى أسباب تدهور الموقف فى مصر ووصفها مع ذلك بأنها اعمق من مجرد الكراهية للبريطانيين بل تعود إلى مشكلات اقتصادية تتركز فى انهيار مستوى المعيشة وفى سوء عدالة التوزيع بالنسبة للدخل القومى وفى تحمل الطبقات الفقيرة للعبء الأكبر من الضرائب وفى ارتفاع الأسعار بشكل لا مثيل له مما يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى والدخول الحقيقية، هذا بجانب ضآلة نصيب الفرد فى مساحة الأرض المزروعة نظرا للتزايد المستمر فى عدد السكان وهناك المشكلات الاجتماعية والتى تركزت فى انتشار الجهل والمرض وقلة الخدمات. وصف الوفد وحكومته بأنه «أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث» [١]. وأن أحدا لم يعد يثق فى أمانة الحكومة والتى وصفها بأنها عاجزة ولم توف بوعدها للشعب وأنه حزب مفكك إلا فى مسألة إلغاء المعاهدة، كما اعتبر القلاقل الناتجة عن مقاطعة العمال المصريين للقواعد البريطانية أمرا يؤثر على الوضع المضطرب فى الشرق الأوسط.

فى ضوء هذه الصورة الواقعية القاتمة للموقف الداخلى، طرح المسؤول الأميريكى بعض الاقتراحات لتعديل فكرة قيادة الشرق الأوسط لا سيما فى إطار تقديم شىء بالنسبة للاعتراف بملك مصر ملكا على السودان ـ لعل ذلك يفيد فى حل الأزمة المصرية البريطانية، وأوجز تقديراته «بأن الأمور فى مصر تتدهور وأن مصر فى طريق الضياع ما لم يتوقف هذا التدهور» [٢].

وواضح أن تأثر الأوضاع الداخلية فى مصر بسبب الاضطرابات فى منطقة القناة والصدام مع القوات البريطانية والإجراءات المضادة لها ضد المقاومة المصرية كان موضع قلق كبير من السفارة الأميريكية وصفته بأنه موقف مفزع لا يعود فقط فى التقدير الأميريكى إلى مجرد التدهور فى العلاقات المصرية الإنجليزية بل إلى اسباب أعمق تتصل بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتتصل بعجز الحزب الحاكم والحكومة الأمر الذى يؤثر مجمله فى النهاية على ما كانت تتطلع إليه الولايات المتحدة فى المنطقة من إقامة قواعد للدفاع. على أن المدخل الذى ارتأته الخارجية الأميريكية لمحاولة الخروج من المأزق هو تعديل مقترحات الدفاع (تسوية مشكلة القاعدة) ومشكلة السودان وسوف يكون ذلك فعلا المنهج الجديد بعد فترة من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

١ـ أزمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.

وفى مطلع عام ١٩٥٢ كان تركيز السفارة الأميريكية على الأوضاع فى الجيش المصرى وعلاقته بالملك والحكومة واضحا ومدى تأثيره على استقرار الأوضاع الداخلية فى مصر محلا لتقارير وبرقيات من السفارة الأميريكية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن. وقد تمثل هذا الاهتمام فى متابعة أحداث الإنتخابات السنوية لنادى الضباط فى مصر، [٣] حيث جاء فى التحليل العام الذى وضعته السفارة لمشكلة الانتخابات بأنها تقع

(١) نفس المصدر والموضع.

(٢) نفس المصدر والموضع.

3- Foreign service dispatch, secret, security information desp. no. 1585 jan, 19, 1952 from Cairo, to Dept. of state, of state, sub - incidents concerning Egyptian army officers club annual elections 774.00.1/1 1952.

فى إطار الصراع الأساسى داخل الجيش بين القيادات القديمة نصف المتعلمة وبين الضباط الشبان الذين حصلوا على قدر كبير من التعليم «واشارت إلى أن المجموعة القديمة كان يمثلها فى المناصب العليا للجيش القائد العام الفريق حيدر باشا ورئيس الأركان عثمان المهدى باشا، أما القادة الضباط الشبان المتعلمين فمن أمثال اللواء محمد نجيب بك واللواء سعد الدين عبد الصبور.

ويرجع تقرير السفارة اتساع الهوة بين المجموعتين إلى مشكلة حملة فلسطين حيث رأت مجموعة الضباط الشبان ان مجموعة حيدر والمهدى قد ضللت القصر فى شن الحملة بتقديم حسابات خاطئة حول كافة العوامل مما أدى إلى هبوط حيدر والمهدى للحضيض فى نظر الضباط الشبان واحتقارهم.

وتدل تقديرات السفارة لمدلولات الحادث وإجماع التعليقات أنها استقرأت استياء عاما بين ضباط الجيش الشبان وأن سير الأمور على ما هى عليه سوف يؤثر سلبيا على إمكانية الاعتماد على الجيش كعنصر استقرار يدعم النظام القائم وبذلك ألقت السفارة ظلالا من الشك على أن القوات المسلحة بصراعاتها الداخلية بين القيادات الشابة والقيادة القديمة سوف تقف إلى جانب النظام أو تسانده، وهذا ما أكده كافرى فى برقيته عن نجاح الضباط الشبان فى تنحية حيدر باشا القائد العام للجيش من منصب الرئيس الفعلى لنادى الضباط[1] مما أدى إلى اهتزاز ثقة الملك فى سيطرته دون منازع على القوات المسلحة [2].

٢ ـ متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها:

وبدأت تعقيدات الموقف بين القوات البريطانية والمصريين فى منطقة القناة تفرض نفسها على الأوضاع الداخلية مما كان مثار لمتابعة القنصلية الأميريكية فى بور سعيد لهذه التطورات على الطبيعة لاتصالها بالنشاط العسكرى المحلى فى منطقة القناة. ففى إطار هذه المتابعة والتقييم بعثت القنصلية الأميريكية فى بور سعيد برسائلها الدورية التى وصفت فيها الموقف المحلى بأنه مستمر فى التدهور وركزت فى متابعتها على نشاط كتائب التحرير التى وصفتها بانها تتسلل من القاهرة والإسكندرية وقيامها بمهاجمة المعسكرات البريطانية مساء ١٨ يناير ١٩٥٢ ونشوب قتال عنيف فى مبنى الجمارك ومحطة السكك الحديدية لعدة ساعات واستخدام البريطانيين مدافع المورتار والميدان. وفى تقرير أخر وصفت القنصلية حدوث قتال عنيف فى مدينة الإسماعيلية فى ١٩ يناير بين القوات البريطانية وأفراد كتائب التحرير وصفت ما اعتبرته أخطر قتال وقع فى مدينة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ * أسفر عن خسائر عالية من المصريين وهدم ثكنات الشرطة ومبنى المحافظة

1- Incoming telegram, confidential security information Dep. of state 774. 00/1 - 12-52, from Cairo, on. 104.

وانظر كذلك برقية كافرى رقم ١٠٥٠ فى ١٢ يناير بنفس الملف عن حديث كافرى مع سرى باشا عن الأحداث الأخيرة للجيش.

انظر كذلك استعراض الأوضاع الداخلية فى مصر والوجز الأسبوعى حول القلاقل فى صفوف الجيش:

2- Office Memo. U. S. govt. to NE MR Kopper from NE MR ORTIZ Jan. 14, 1952, Weekly summary of Egyptian - Anglo sudan affairs Jan. 8 -14, 1925.

(*) اورد عبد الرحمن الرافعى تفاصيل حادث مدينة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فشرح بالأرقام والأسماء، الخسائر المادية والبشرية بين جنود الشرطة وبما يؤكد مضمون تقرير القنصلية الأميريكية فى بور سعيد عن الحادث. انظر عبد الرحمن الرافعى. مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٩٢ ـ ١٠٣، وانظر جمال الشرقاوى، حريق القاهرة قرار اتهام جديد ١٩٧٦، دار الثقافة الجديدة، ص ٤١٣ ـ ٤١٧.

واستمرار التوتر فى الموقف المحلى خاصة بعد أخبار عن سقوط حكومة النحاس فى اعقاب الهجوم البريطانى على مدينة الإسماعيلية فى اليوم السابق لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ *.

ويحلل القنصل الأميريكى فى بورسعيد رد الفعل المحلى بين صفوف المصريين لهذه الحداث فيقول: «إن الناخبين المصريين الذين ساندوا الوفد عام ١٩٥٠ قد تبينوا أن زعماءهم قد اخفقوا وانهم لم يحققوا شيئا خلال العامين السابقين برغم الوعود التى قدمها الزعماء» (١).

ولقد كان لأحداث القناة والاضطرابات التى سادت المنطقة خاصة حرب العصابات ضد القوات البريطانية ما أثار مخاوف الإدارة الأميريكية من أن تؤثر على اضطراب سير الملاحة فى القناة واستقرار القاعدة وتأثيرها على مصالح وأمن الدول الغربية، وقد كانت هذه الموضوعات - إلى جانب موضوعات أخرى - محل مذكرة تفصيلية أمام مساعد وزير الخارجية الأميريكية تحدد الإطار العام للموقف الأميريكى نحو مصر فى ضوء التطورات الأخيرة وذلك استعدادا لمقابلته مع السفير المصرى فى واشنطن فى ٢١ يناير ١٩٥٢ (٢).

وقد حددت مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية النقاط التى يتحدث بها الوزير الأميريكى مع السفير المصرى عن رد الفعل تجاه أحداث منطقة القناة فى أن الولايات المتحدة تبدى الأسف لاستمرار حرب العصابات ضد البريطانيين الأمر الذى يزيد من تفاقم المشكلات الداخلية فى مصر وأن الاضطرابات فى منطقة القناة تؤثر فى العلاقات الودية والوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر وتؤجل التوصل للتسوية السلمية لمنطقة

(*) انظر احمد حسين، قضية التحريض على حريق مدينة القاهرة، ١٩٥٧، خاصة ما ورد حول تقرير الاتهام المقدم من النيابة العسكرية فى قضية الجناية رقم ١٤٣ عسكرية عليا ١٩٥٢ باتهام احمد حسين رئيس حزب مصر الاشتراكى بالتحريض والاتفاق لوضع النار عمدا فى عدة اماكن بدافع العداوة للنظام السياسى والاجتماعى.

وكذلك بيان الحزب الاشتراكى فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ عن تحليل الأوضاع الراهنة آنئذ والمناداة بسقوط الحكومة، ص ١٠، ١٢١، ص ٢٠٦، ٢٠٧، وانظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، عن مقدمات الحريق وحوادثه، ص ١١٣ - ١٢٥.

ويوجز الرافعى اسباب الحريق فى رد الفعل الشعبى الناتج عن السخط المتزايد للمواطنين على فظائع السياسة البريطانية خاصة مجزرة الاسماعيلية فى اليوم السابق.

وانظر ايضا محمد انيس، حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (بداية المتاعب ومقدمات مؤامرة الحريق)، ص ١٤ - ٣٦، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢. وعن موقف الجيش ووزارة الداخلية، ص ٣٩ - ٤٥ وما بعدها ص ٥٢ - ٥٤، (اهداف الحريق والمدبرين لها) ويوجز ذلك فيقول من المؤكد أن الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه هم الجهة الأكثر كسبا من هذا الحريق أي الإنجليز أما هداف الحريق فمن السهل ايجازها، اولا: فى ضرب حكمة الوفد وايجاد المبرر لذلك الا وهو عدم قدرتها على السيطرة على الموقف، وثانيا: : اخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

ومع تحميل الخابرات الانجليزية مسؤولية الحادث يرى الدكتور محمد انيس انه إذا كان المسلم به ان العقل المفكر والمنفذ لحريق القاهرة هو المخابرات الانجليزية فهو يشير إلي اطراف متواطئة معها فى القصر وبعض رجال الحكم ويبرى، ساحة حزب مصر الاشتراكى من تخطيط الحريق وان شاركت عناصره فى اعمال التخريب، وانظر ايضا جمال الشرقاوى، حريق القاهرة، مرجع سابق، فى بحثه عن اصحاب المصلحة المسؤولين، ص ٣٧٧، ٤٢٧ - ٤٣٠، ٤٦٣ - ٤٦٤، ٤٧٧ - ٦٣٠ - ٦٣٦ خلص منها إلى أن المستفيدين هم الانجليز والأميريكيين والملك - وانظر مذكرات مرتضى المراغى وزير الداخلية فى حكومة على ماهر بعد ٢٦ يناير ١٩٥٦، مجلة اكتوبر، العدد ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦ فى ٢، ٩، ١٦ فبراير ١٩٨٦ على التوالى صفحات ٤٧ - ٥٠، وحديث فؤاد سراج الدين عن حريق القاهرة فى صحيفة الوفد العدد ١٥٢، فبراير ١٩٨٧، ص ٣.

1- Foreign service despatch, restricted from port said, Egypt to Dept. of state, no. 139. sub. Recent developments at port said jan. 18, 1952 774. 00/1-2952.

2- Visit of Egyptian Ambassador, jan. 21, 1952 611.74/1-21-52 Box 2845 1950 - RG 55.

قاعدة القناة، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا يشتركان فى المخاوف من جراء الصعوبات التى تواجهها مصر من الاضطرابات وحرب العصابات وعدم استقرار الأوضاع (١).

واتساقاً مع هذا النهج فى الاتصال بالطرفين للتهدئة وأحتواء الأزمة. كان رد فعل الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق ازاء أحداث الصدام فى مدينة الإسماعيلية والهجوم على مبنى المحافظة فقد أجرى وزير الخارجية الأميريكى أتشيسون اتصالا مع السفير البريطانى يطلب منه أن يحث إيدن على إصدار رسالة مهدئة للموقف خاصة وأن السفير كافرى يبذل قصارى جهده لمنع المصريين من ارتكاب إجراءات انتقامية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، وأكد اتشيسون للسفير البريطانى أن الولايات المتحدة منزعجة لهذه التطورات (٢) وأعرب له عن استيائه وأن مثل هذه الأساليب لا تحل المشكلات وكرر تحبيذ إصدار بيان للمصالحة (٣).

ثالثا: تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة:

وقد تدافعت، كما هو معروف، التطورات الداخلية فى مصر فى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وسقوط الحكومة الوفدية وتولى حكومة على ماهر والحكومات التالية لها. وكان رد الفعل الأميريكى لهذه الأحداث ينطلق من موقف المراقبة الدقيقة ومن مرحلة الوصف والتقييم المجرد إلى مستوى التوقع والتنبؤ والتحليل لاحتمالات المستقبل.

وكان واضحا تماما أن كافرى قد أبدى ارتياحا تاما لتغيير حكومةالوفد ووصف مدى الوداعة التى تلقى بها الوفد طرده من الحكومة على يد الملك لما وصفه بالفشل المروع فى السيطرة على الاضطرابات فى احداث السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢* . ويحض كافرى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالذكر حين يقول: «إن فروجه وحده كان مكسبا كبيرا وإنه وحده كان يستحق تغيير الوزارة» وفى تقدير كافرى أن الموقف العام أفضل بكثير وأن أعضاء الوزارة الجديدة كأفراد أو كتل أفضل بكثير (٤)، وأبرز استقبال الملك لأعضاء الحكومة الجديدة ومطالبتهم بالحزم وتكريس أنفسهم للإصلاح، ويذكر عن على ماهررئيس الوزراء الجديد أنه عاقد العزم على المحافظة على القانون والنظام (٥).

---

(١) نفس المصدر، وكان السفير المصرى كامل عبد الرحيم قد طلب مقابلة وزير الخارجية فى واشنطن ليبحث اساسا تصريحات تشرشل خلال زيارته لواشنطن عن ارسال قوات رمزية من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وما اثارته من رد فعل حاد لدى مصر باللجوء إلى مجلس الأمن. كما طرحت المذكرة التى تناولت موضوعات المقابلة نقاطا تشمل الاتجاه العام للعلاقات المصرية الأميريكية، والوضع فى قناة السويس وان الموقف الأميريكى وان اكد على عدم التدخل فى شؤون مصر أو سيادتها أو استقلالها فهو يرى انه من العبث تصور أن قناة السويس مسألة مصرية داخلية فحسب بل انها وقواعدها وحرية التجارة والمرور ذات أهمية قصوى للعالم الحر ولترتيبات الدفاع عن الغرب.

2- Secret secrity information, Dept. of state. Memo of conversation jan. 27, 1952, sub, Egyptian developments papers of Dean Acheson, Harry s. Truman Library Missouri U. S. A.

(٣) وانظر فى نفس الموضوع

Secret Security infomation, Dept. of state Memo of conversation jan. 27, 1952 sub Egyptian develop ments774-00/1-2752.

4- Telegram sent to secretary of no. 1189 jan. 29, 1925 file no. 350 Egypt.

5- Telegram sent to secretary of state restricted no. 191, jan. 29., 1952 file no 350 Egypt.

وقد حرصت وزارة على ماهر علي إعادة الأمن إلى نصابه وشرعت فى اصلاح ما دمره حريق القاهرة واعادة النظام إلى الجامعة ومعاهد التعليم، انظر: كامل مرسى، اسرار مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص ٣٦٠، وموسى صبرى، قصة ملك واربع وزارات، دار القلم ١٩٦٤، ص ٣٠ ـ ٦٤.

وقد وصفها عبد الرحمن الرافعى بانها (وزارة هدنة) المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٧ وان كان كما يروى الرافعى قد سعى لاستئناف المفاوضات لتحقيق اهداف البلاد وفى مقدمتها الجلاء. المرجع السابق، ص ١٣٥، ويونان لبيب رزق مرجع سابق، ص ٥١٣ ـ ٥١٦.

وقبل أن نستعرض أوجه وتفاصيل رد الفعل الأميريكى للتفاعلات الداخلية فيما بعد حريق القاهرة وما أعقبها، نشير إلى أن التقييم الأميريكى لهذا الحدث تحليلا وتفسيرا واستنتاجا، كان من البداية يكتفى بالمتابعة الوصفية للحادث وظروفه دون التعمق فى خلفياته وأسبابه، ثم انتقل فيما بعد إلى اتخاذ موقف من الحادث فى ضوء محاكمة أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى، هذا فى الوقت الذى كان السفير كافرى يحرص فيه على التعمق فى نظرته لصورة الأوضاع الداخلية فى مصر وراء ظواهر العنف والاضطرابات المتلاحقة التى يشهدها.

ويستخلص كافرى من تطور الأحداث فى مصر منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وحتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢* أن اتجاه التطورات سلك اتجاهين، المسلك الأول: هو استخدام العنف الارهاب كوسيلة لتحقيق أهداف مصر القومية (حوادث القناة ثم حريق القاهرة) ولكن ذلك لم يثبت أى فاعلية، أما الاتجاه الثانى: الذى يستقراه كافرى فهو ذلك التصميم المتزايد لدى المصريين ككل على تحقيق اهدافهم الوطنية، وأن هذا التصميم لم يتأثر ولم يتغير بتغير الحكومات واحدة بعد الأخرى [1]. وفى ضوء هذا التحليل وضع كافرى تقديرا شاملا لأوضاع الحكم فى مصر بعد تولى حكومة على ماهر وسقوط حكومة الوفد تناول فيه وضع الملك والحكومة والشعب واختتم تقديراته بآرائه فى المستقبل الذى تتجه إليه الأوضاع [2]. فبالنسبة للملك يرى كافرى أنه عاجز لا يدرك ماذا يفعل وأنه مع استيائه من حكومة على ماهر فهو غير مستعد لتغيير الحكومات، أما حكومة على ماهر فمع تسجيل كافرى لها إنها حافظت على النظام ونجحت فى تخفيف حدة التوتر فى منطقة القناة فقد كانت تعانى من نقطة ضعف خطيرة هى أنها تسعى لتأييد القصر فضلا عن أن أضعف نقطة تواجهها هى عدم احراز تقدم فى المفاوضات المصرية الانجليزية وأن تسويف بريطانيا قد ينتهى بتولى حكومة أسوأ وقد طرح كافرى فعلا احتمالات تغيير حكومة على ماهر بحكومة الهلالى **.

أما بالنسبة للشعب فيقدر السفير الأميريكى أن الشعور بالخوف يسيطر على الجماهير فضلا عن الاحساس بانعدام الثقة وانتشار الشائعات، وانتشار ظاهرة العنف واستمرار إطلاق سراح المخربين الذين أحرقوا القاهرة، وعدم وجود أى برامج ذات تأثير على الشعب وأن الأمراض المزمنة لا تحلها إجراءات عاجلة.

(*) سبقت الاشارة فى موضع سابق إلى مقدمات ودوافع حريق القاهرة فى الهامش.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to secretary of state no. 1234 Feb. 1, 1952, 774. 00/2-21-52.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to secretary of state no. 1395. Feb. 21, 1952 774. 00. / 2-21- 52.

(**) تولت وزارة احمد نجيب الهلالى فى أول مارس ١٩٥٢ حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ وقد جاء فى جواب الهلالى باشا على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة أن الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة قد انتشرت فى كل مكان وانه ينوى السير فى طريق تخليص البلاد من كل هذه المساوىء، وفى بداية حكمه اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بتأليف لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الادارية ولكن يبدو ان الفساد كان قد خيم بظلاله فى كل مكان الأمر الذى فشلت معه كل الجهود التى بذلها الهلالى على طريق التطهير وشكا الوزراء وكان واضحا أن الوزارة قد اختارت طريقا مسدودا. وتحدث الناس عن صفقة مالية وقعها عبود باشا للتخلص من وزارة الهلالى فى ٢٤ مارس ١٩٥٢ استصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب وتبين أن موقف الوزارة من حل المجلس انها لم تكن سياسة مرسومة فى معالجة الموقف السياسى ومن ثم ظهر الارتجال فى مسلك الوزارة مما ادى إلى اضعاف مركزها وانتهى بها الأمر إلى تقديم استقالتها إلى الملك فى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ ولم يبد سببا ظاهريا لهذه الاستقالة. انظر كامل مرسى المرجع السابق، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥، وعبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٨ ـ ١٤٥، ويونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٥١٩ ـ ٢١٩ وموسى صبرى، مرجع سابق، ص ١٢٠ ـ ٤٢

ويخلص كافرى من هذا التقييم الشامل للأوضاع فى مصر إلى أن الجماهير ناضجة مستعدة وجاهزة لأى شىء بل ويتساءل كافرى فى اسلوب ينم عن التخوف من التوقعات المقبلة قائلا «إلى اين نتجه من هنا» والنتيجة التى انتهى اليها كافرى أن الوقت يجرى فى مصر وليس هذا هو الوقت الذى تكسب فيه بريطانيا بالتلكؤ، وينتقل كافرى إلى صياغة احتمالات أكثر تحديدا وتنبأ فى تقييمه الشامل حين يقول: «ان اعادة الاحتلال أو حدوث التمرد أو قيام الثورة فى مصر قد تكون أحداثا مبالغا فيها على الأسماع ولكنى أراها على الأوراق فى مصر اليوم»

وليس أدل على صدق حدس كافرى المبنى على متابعة دقيقة ومباشرة للأحداث من قوله «ان الشعب فى مصر ناضج لأى شىء وان الوقت يجرى وأن الثورة قد تكون أمرا مبالغا فيه ولكنه يراها على الأوراق فى مصر».

ولا يملك الباحث فى ضوء برقيات كافرى قبل الثورة ببضعة شهور ألا أن يستخلص سلامة قديراته ودقة تحليلاته المستندة إلى معلومات صحيحة عن تردى الأوضاع فى مصر بسرعة عالية طرحت بقوة احتمالات التمرد والثورة مما دفعه لقوله أنه يراها على الأوراق فى مصر.

They are vsible on the cards in Egypt.

وكان احساس كافرى بخطورة عامل الوقت فى هذا الصدد حادا وعميقا إذ أن الوقت فى تقديره يسير ضد كل أصحاب النوايا الطيبة وانهم يجلسون فوق بركان قد ينفجر قريبا ما لم تعدل بريطانيا عن سياسة المماطلة [1].

رابعا: تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ :

أما على صعيد الأوضاع الداخلية فى ظل الحكومة الجديدة برئاسة على ماهر فقد تابعت ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ملخصاتها الأسبوعية تحليلها لأوضاع حكومة على ماهر، ولفت نظرها بدء اهتزاز (الهدنة القلقة) بين حكومة على ماهر وحكومة الوفد المستقيلة وراقبت الهجمات العنيفة على سراج الدين واتهامه بالأهمال فى أحداث حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢، وأن هذه الهدنة القلقة مصدرها كما وصفتها الخارجية الأميريكية حرص الجانبين الحكومة والوفد على عدم حل البرلمان [2].

١ - تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢:

سجلت الخارجية الأميريكية لحكومة على ماهر قدرتها على تحسين الوضع فى القناة بوقف ما أسمته بالنشاط الإرهابى واستنتجت من ذلك أن الإجراءات الحازمة للحكومة تدل على أن المتطرفين عاجزون عن الضغط على بريطانيا دون موافقة ضمنية على الأقل من الحكومة.

وقد حللت السفارة الأميريكية سياسة حكومة على ماهر ووصفته بأنه يتحرك فى ضوء ثلاث محاور فى نفس الوقت:-

---

1- Incoming telegram. Dept. of dtate, secret, security information from Cairo to Secetary of state no. 1368 Feb. 19, 1952. 774. 00/ 1952

(*) استخدم الدكتور يونان لبيب رزق فى وصفه للوزارات الأربعة التى شكلت بعد سقوط وزارة الوفد ما بين يناير ١٩٥٢ حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ تعبير وزارات الإحتضار، انظر يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٥١٣.

2- Office Memo U. S. govt. to NE MR Kooper from NE MR ORTIZ fe. 12-18, 1952 Sudan affairs.

(أ) استعادة القانون والنظام.

(ب) اتخاذ اجراءات اقتصادية لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

(جـ) استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية [١].

وبالنسبة لاستعادة القانون والنظام قدرت السفارة أن استخدام القوات المسلحة قد اعاد القانون والنظام بشكل فعال كما أن الحكومة بذلت جهودا لانهاء الأنشطة الإرهابية فى منطقة القناة، وبدء التحقيقات فى أحداث ٢٦ يناير بانشاء محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين [٢].

وتحلل السفارة أن هذه التدابير قد اتخذت فى محاولة قوية لخلق انطباع عام بالثقة بأن اندفاع مصر نحو الانهيار قد توقف.

أما على الصعيد الاقتصادى ، أشارت السفارة إلى تقديم الحكومة لمشروع قانون أمام البرلمان تطلب قرضا بمبلغ ٥٠٠،٠٠٠ مليون جنيه للتعمير.

وعن استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية تقول السفارة إن على ماهر إلى جانب تصريحاته باستئناف المفاوضات قد اتخذ عددا من الخطوات (لتخفيض الحرارة) فى مصر وإعداد المسرح لقبول النتائج المحتملة للمباحثات إلا أنه فشل فى تشكيل جبهة وطنية [٣]. وإن كانت اتصالات السفير الأميريكى مع رئيس الوزراء للإعداد لبدء جولة جديدة من المباحثات المصرية الانجليزية لم تسفر عن نتيجة ملموسة لإصرار على ماهر على أنه من غير الممكن التوصل إلى مثل هذه التسوية للخلاف المصرى الإنجليزى دون الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان وضرورة نقل قاعدة القناة خارج مصر مما اثار خلافا مع كافرى الذى أوضح أن الموقف الأميريكى هو بقاء القاعدة فى مصر، وعلى أى حال فقد كان اتصال رئيس الوزراء مع كافرى فى إطار إدراكه لضرورة اتخاذ اجراء عاجل لأهمية عنصر الوقت بالنسبة لبقاء وزارته [٤].

أما المحور الثانى الذى حرص رئيس الوزراء على سلوكه لتاكيد بقاء حكومته فهو ـ كما سبقت الإشارة ـ اتخاذ تدابير اقتصادية لعلاج ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد صارح على ماهر السفير الأميريكى فى مقابلة معه أن الحل الأساسى لمشكلات مصر الداخلية يكمن فى الاصلاح الاجتماعى لكنه حذر أنه حين يتعرض لهذه المشكلة فسوف يواجه المعارضة من الساسة الأثرياء وأن ذلك أحد الأسباب فى رغبته للتوصل بأسرع ما يمكن مع بريطانيا إلى تسوية [٥]، ولكن تؤكد الأحداث فشل على ماهر فى تحقيق أى من هذين الهدفين مما كان السبب الرئيسى فى استقالة حكومته *.

1- office Memo, Secret to MR Kopper from MR ORTIZ, Weekly summary Feb. 5-11, Egypt.

(٢) تقرير ادارة الشرق الأدنى المشار إليه عن الفترة من ٥ ـ ١١ فبراير الذى أعده «كوبر».

انظر فى سياسة وزارة على ماهر، حسن يوسف، المرجع السابق، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وموسى صبرى، المرجع السابق، ص ٥٥، ويونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٥١٦ ـ ٥١٩.

(٣) تقرير (كوبر» فى إدارة الشرق الأدنى فى نفس التاريخ.

4- Telegram sent to secretary of state, washington, jan 30 1952, secret, desp. no. 1199 from cairo, file.350 - Egypt. Ibid, desp. no. 1226, jan 31, 1952. telegram sent to seretary of state.

(*) يصف طارق البشرى ظروف تولى على ماهر لرئاسة الوزارة فى اعقاب حريق القاهرة بانه «ظرف خليق بأن يفر فيه الجميع من توليتها» ويحدد هدفها بانها «وزارة للتهدئة والتمييع» وقد اقتضت سياسة التهدئة هذه أن يحاول تخفيف ضغط الغلاء وخفض نفقات المعيشة فاهتم بتوفير المواد التموينية وتخفيض اسعارها، كما اتخذت اجراءات لوقف الكفاح فى القناة وانسحاب الفدائيين وان اقتضت سياسته ابقاء الضوء مسلطا على المشكلة الوطنية والدخول فورا فى المفاوضات مع وعد الجماهير باستئناف الكفاح ان فشلت وهذا لم يرض الانجليز، كما يبدو أن السراى اعتقد ان المدة التى بقيها على ماهر فى الحكم كانت كافية لاعادة الهدوء والاستقرار فديرت له ما جعله يستقيل فى نفس اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير البريطانى وابلغت السفير ليعتذر عن مقابلة على ماهر فلما طلب على ماهر مقابلة الملك رفض الملك فقدم على ماهر استقالته وقبلت فى أول مارس ١٩٥٢. انظر طارق البشرى، المرجع السابق ص ٥٥٩ ـ ٥٦٧، انظر ايضا موسى صبرى، قصة ملك و ٤ وزارات ص ٣٧ ـ ٣٨، ٤٦ ـ ٤٨، ٧٧، ٨٢، دار القلم، القاهرة ١٩٦٤.

وان كان السبب المباشر لاستقالة على ماهر المناقشات الحادة فى مجلس الوزراء أول مارس ١٩٥٢ حول مرسوم تأجيل البرلمان الذى وقعه الملك وترتب على المناقشة استقالة وزير المالية زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى وزير الداخلية لاعتراضهما على عدول على ماهر عن تنفيذ مرسوم تأجيل البرلمان، وازاء هذا التصدع فى الوزارة أعرب الملك عن رغبته فى استقالة الوزارة فقدم على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم وقبلت على الفور وكلف احمد نجيب الهلالى فى اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة ، انظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٨.

وفى إطار المساعدة لحكومة على ماهر على الاضطلاع بمهمتها الأولى فى الحفاظ على الأمن والنظام يمكن تفسير استجابة الخارجية الأميريكية لطلب حكومة على ماهر تزويدها بمعدات لقوات الشرطة بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢. فلقد تلقى السفير الأميريكى طلبا عاجلا من الحكومة المصرية للحصول على معدات لثلاث وحدات متنقلة من الشرطة والتى يوليها الملك فاروق اهتماما خاصا وشخصيا . وكانت تقديرات الخارجية الأميريكية أن هذا الطلب من الحكومة المصرية بالغ الأهمية ويجب أن يلقى نظرة إيجابية من جانب الحكومة الأميريكية على أساس من الأولوية فى ضوء الاعتبارات التالية :

- أنه قد حدث إنهيار كامل فى قوات الشرطة قبيل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأن أحداث يوم الحريق تؤكد هذا الإنهيار ومن ثم أصبحت الحاجة ضرورية لدعم جهاز الأمن الداخلى فى مصر من خلال تسليحه بمعدات جديدة ومتطورة .
- أنه من الواضح ضرورة أتخاذ إجراءات بوليسية جديدة وفعالة لمنع الاضطرابات فى المستقبل .
- أنه بالاضافة إلى أهمية الاستقرار الداخلى فى مصر وضمان توفيره بالنسبة لأمن الولايات المتحدة والدول الغربية فإن الخارجية الأميريكية تعتقد أن هذه المعونة المقدمة لمصر بإنشاء هذه الوحدات سوف يساعد على خلق جو موات لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة [1] وقد أوصت الخارجية الأميركية وزارة الدفاع اعتبار مصر مؤهلة لتلقى هذه المعونة بموجب قانون الأمن المتبادل .

٢ـ تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢:

ولاشك أن الإستجابة الأميريكية السريعة لطلب حكومة على ماهر بتزويدها بمعدات لقوات الشرطة مساندة لها فى الحفاظ على الأمن والنظام لم يكن مجرد دعم لحكومة جديدة بل تقديرا لخطورة إنهيار الأستقرار الداخلى فى مصر وتأثيره السلبى على أمن الولايات المتحدة والغرب فى مصر وفى المنطقة من ناحية ثم لخلق جو ملائم لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة من ناحية أخرى بما يؤكد الإرتباط فى تقدير الخارجية الأميريكية بين الاستقرار الداخلى فى مصر والمصالح الاستراتيجية الأميريكية فى هذه الفترة المليئة بالأحداث الداخلية فى مصر .

---

1 - Top. secret, security information, Letter from Herman Matthews, Deputy under secretary of state to Robert Lovett, secretary of Defense Feb. 23, 1952. 774. 56/ 2-18-52.

و انظر كذلك - Office Memo, To MR Jones From MR stabler Sub. weekly summary of events, Egypt April 28-May 5, 1952 774. 00/ 5-1952.

وقد تم بالفعل في ٣٠ ابريل١٩٥٢ التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية لمصر فى شكل وحدات شرطة وتدريب ضباط شرطة فى الولايات المتحدة وأعتبرت الولايات المتحدة هذا الأتفاق خطوة كبيرة لتحالف مصر مع الغرب . وأنظر كذلك :

Confidential Memo, Egyptian police equipment and training . May, 23, 1952 774.5 MSP 5-2052 RG 59-Box 4023

وكذلك ما أورده مرتضى المراغى في مجلة اكتوبر العدد ٥٠٠ فى ٢٥ مايو ٨٦، ص ٦٧ وقد أوردت هذه المذكرة أسباب تزويد مصر بهذه المعدات باعتبار مصر من وجهة النظر العسكرية تمثل أهمية واضحة لأمن الشرق الأدني والولايات المتحدة بالأضافة إلى أن ما أحدثته الأضطرابات وحرائق القاهرة تؤكد أهمية مصر للعالم الحر وتبرر اعطاءها الأولوية . وقد أرفق بهذه المذكرة الخطابان المتبادلان من السفير الأميريكى كافرى إلى وزير الخارجية المصرى حسونة باشا فى ٢٩ /١٩٥٢/٤ ومذكرة وزير الخارجية المصري إلى السفير الأميريكى في القاهرة فى ١٩٥٢/٤/٣٠.

وانظر كذلك : Office Memo, to NEA, Mr Kopper sub. weekly summary of events, Egypt Sudan June 10-16-1952, 774. 00/ 6-16-52.

والواقع أن هذا الاهتمام الأميريكى البالغ بتأمين الأوضاع الداخلية فى مصر كانت ينعكس فى المتابعة الدقيقة والتفصيلية للسفير كافرى لنتائج أحداث القاهرة ودلالاته بالنسبة للقوى الدخلية وتأثيرها على الاستقرار والأمن فى البلاد ، ففى إطار المتابعة والتحليل لهذه الأحداث بعث كافرى بوصف تفصيلى للأحداث والخسائر استنتج من خلالها أن العملية ـ فى تقديره ـ قد تم توقيتها بعناية وبتخطيط مسبق على أساس انتقاء الأهداف وهى فى تقديره ثلاثة أنواع: أهداف متصلة بأماكن اللهو والفساد ، والأهداف المتصلة بمناهضة بريطانيا (مثل نادى الصيد وبنك باركليز وشركة الخطوط الجوية البريطانية) والأهداف المتصلة بمناهضة الباشوات (المتاجر الفاخرة) (١) .

وبذلك فإن كافرى يرجع الأسباب إلى أسباب أخلاقية وأسباب سياسية وأسباب اقتصادية وإجتماعية، فيحدد الإطار العام للأحداث فى ضوء خلفية دينية وسياسية واجتماعية وإشارة كافرى إلى عنصرى الدقة فى التوقيت والتخطيط المسبق للأهداف المنتقاة يؤكد هذا المضمون الواضح للأحداث (معاداة بريطانيا ـ معاداة الطبقة الثرية ـ معاداة الفساد) . وفى إطار التفسير الأخلاقى للأحداث ـ إن جاز التعبير ـ يبرز كافرى فى برقية له فى ٢٩ يناير ١٩٥٢ تصريحات الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين وإشاراته إلى أن أشعال الحرائق لن يقضى على عناصر الفساد والإنهزاميين مادامت القوانين الحديثة تسمح بوجودها ومطالبة الهضيبى بمقاطعة البضائع البريطانية بدلا من تدمير المنشآت (٢) .

على أن كافرى لم يركز فى تحليله لآراء القوى الداخلية تجاه أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ على الإخوان المسلمين فحسب ، بل أنه نقل للخارجية الأميريكية فى اليوم التالى ٣٠ يناير تقديرات السفير البريطانى ستيفنسون بأن العملية كلها تمت بتخطيط متقن من الحركة الشيوعية ، ولم ينف كافرى هذا التأويل بل نقله للخارجية الأميريكية (٣) . ويلاحظ الباحث أن تقديرات الخارجية الأميريكية فى دراستها لأسباب الإستجابة لطلب مصر تقديم معونة عسكرية لدعم الأستقرار الداخلى قد أوردت أن التحريض والتنظيم الشيوعى وراء هذه الاضطربات (٤) وليس البحث بصدد تحديد أى من القوى الداخلية فى مصر كانت مسؤولة آنئذ عن أحداث القاهرة فى ٢٦ يناير تنظيم الإخوان المسلمين أم تنظيم شيوعى * .

على أن السفير الأميريكى فى أكثر من رسالة للخارجية الأميريكية كان أوضح وأكثر صراحة فى الإشارة إلى ما يراه دور أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى فى الأحداث من خلال أتباع أحمد حسين لنفس الأساليب التى يتبعها الشيوعيون فى مناسبات سابقة (٥) .

---

1 - Telegram sent to secretary of state retricted Jan. 29,1952 no. 1192 file no. 350. Egypt.

2- Ibid desp . no. Jan. 29, 1952.

* وحول موقف الأخوان المسلمين خلال المعركة ضد الإنجليز بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦، انظر طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧ . وتركز دعوة الإخوان المسلمين آنئذ على «مكارم الأخلاق» لا على التعبئة السياسية أو العسكرية «.

(٣) Telegram sent to secretary of state, secret, despno. 1219 from Cario Jan.30. 1952 file no. 350 Egypt.

(٤) المصدر السابق ، راجع رسالة وكيل الخارجية الأميريكية إلى وزير الدفاع الأميريكى فى ٢٣ فبراير ١٩٥٢ لتبرير الموافقة على طلب مصر.

(٥) راجع ما سبق الاشارة إليه من تحليل الدكتور محمد أنيس عن دوافع وأهداف حريق القاهرة ورايه الخاص الذي أنتهي إليه عن المسؤولين عن تدبير وتنفيذ الحادث ، وراجع ايضا الخلاصة التي انتهي إليها جمال الشرقاوي «بأن مؤامرة مثل مؤامرة حريق القاهرة لا يدبرها وينفذها إلا من له مصلحة فى اشعالها .. وان الذين استفادوا هم الإنجليز والأميريكان والملك» ، جمال الشرقاوي ، المرجع السابق ، ص ٦٣٠ ، ٦٣١ - ٦٣٦.

5 - Telegram sent to secretary of state, secret, security information, sent desp. from Cairo no. 1029, Jan. file 350, Egypt.

وتؤكد تقارير كافرى إلى الخارجية الأميريكية عن المسئولية عن أحداث القاهرة شعوره القوى إلى درجة الإتهام لأحمد حسين حيث نقل فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ ، نص المذكرة التى قدمها أحمد حسين زعم الحزب الأشتراكى إلى رئيس الوزراء ينفى فيها مسئولية الحزب عن أحداث حريق القاهرة ويقول: «إن الأسباب الحقيقية للاحداث المؤسفة فى ٢٦ يناير هى السخط الذى كان يتراكم فى صدور المصريين جميعاً بسبب الحكومة وعجزها عن التوصل لاتفاقية مع البريطانيين بالنسبة للآمال الوطنية لمصر [١] .

ومع أن كافرى لم يكذب صراحة دفاع أحمد حسين فقد عقب على رسالته بالهجوم الشديد فوصفه بانه اشتراكى بالاسم متطرف دينيا وعنيف فى معاداته للغرب وموال لروسيا ويشير كافرى إلى ان الإفتراض السائد فى مصر أنه أكثر من أى فرد أخر فى مصر مسؤول عن أحداث ذلك اليوم * .

ويرد كافرى على محاولة أحمد حسين اثبات براءته فى رسالته الى رئيس الوزراء بقوله إنه إزاء ارتباط أحمد حسين القديم بالأنشطة غير المشروعة التى لم يستبعد فيها العنف ابدا، فإن أقواله على اقل تقدير، مبالغ فيها [٢] .

وواضح أن كافرى وان كان لديه شعور قوى بمسئولية أحمد حسين عن أحداث حريق القاهرة لكنه تجنب الجزم بإتهام قاطع احساسا منه باحتمال وجود عناصر شيوعية وراء الحادث . وقد اتضح تقديره هذا فى برقية فى ١٦ مايو حين بعث بنص تقرير إدانة أحمد حسين الذى نشرته الصحف فى ١٢ مايو ١٩٥٢بادانة أحمد حسين بتهمة التحريض والتواطؤ فى عدد من جرائم الحرق والسلب للمنشآت العامة. ويعقب كافرى فى تقريره للخارجية الأميريكية بأن الحكومة خلال ثلاث شهور ونصف من التحقيق قد جمعت دليلا قويا ضد أحمد حسين وشركائه لكنها عجزت عن القاء الضوء على العناصر الشيوعية التى يسود الاعتقاد - كما يقول كافرى - انه كان لها دور فى تنظيم عمليات التخريب بكفاءة شديدة يوم ٢٦ يناير ويستطرد كافرى أن أى توجيه شيوعى يبدو وأنه كان موجودا قد أخفى كل أثر له تماما.

وتقرير كافرى كما هو واضح يسلم بإدانة أحمد حسين كما جاء فى التقرير الذى أذاعه النائب العام ولا يرفضها لكن كافرى برغم تسليمه بإدانة أحمد حسين لم يزل يرى ان عناصر شيوعية كان لها دور فى التنظيم الدقيق للآحداث وإن كانت قد استطاعت اخفاء كل أثر لذلك.

وكانت شكوك كافرى فى مراوغة أحمد حسين فى جعل المحاكمة العسكرية كسبا للوقت ولعطف الناس، واضحة فى تقاريره لمتابعة المحاكمة وتؤكد اقتناعه بأنه كان وراء حوادث القاهرة [٣] .

1- Foreign service despatch, confidential desp. no. 1995 March 29, 1952 - Sub. Socialist Leader Ahmed Hussein, Memorandum on the events of Jan. 26, 1952 774. 00/ 3- 2952.

(*) ولاشك أن اتهامات كافرى لأحمد حسين لا تمثل الحقيقة كلها بقدر ماكانت تعكس التفكير الأميريكى الذى يعزو اي مناهضة للغرب على أنه بايعاز من الشيوعية وفى نفس الوقت يتهم الحركات الوطنية التحررية بانها موالية لروسيا .

(٢) نفس المصدر .

3- Foreign service despartch from Cairo to the Dept. of state may 16, 1952 Sub. Indictment of socialst leader Ahmed Hussein 774. 00/ 5-16-52

وانظر كذلك: Foreign service desp. from Cairo no. 2554 June 21, 1952 to Dept. of state Sub. developments in Ahmed Hussein trial 774.00/ 6-12-52.

بعد هذا الاستقراء فى تحليل الموقف الأمريكى من أحداث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وعلاقة القوى الداخلية به، وموقف الحكم تجاه المسئولين عنه فى تقدير السفارة الأميريكية، نعود للقول ان استقالة حكومة على ماهر فى تقدير الخارجية الأميريكية كانت تعود الى عدم الاستجابة لانتهاج خط متشدد ضد الوفد وتحميله مسؤولية أحداث ٢٦ يناير *.

٣.تقييم فترة وزراء نجيب الهلالى أول مارس-٢ يوليو ١٩٥٢:

وعولت السفارة الأميريكية على تولى حكومة الهلالى للوزارة فى مصر بأنها سوف تتعامل بقوة مع الفساد والرشوة والتخريب خاصة وأنه قد اختير لمعاداته للوفد وهى المهام التى لم تفلح حكومة على ماهر فى التصدى لها (١).

وتابعت الخارجية الأميريكية تدهور الأحوال الداخلية فى مصر اقتصاديا واجتماعيا فى ظل الحكومة الجديدة فقال كافرى فى برقيته أن ضغط السخط الاجتماعى والصعوبات الاقتصادية والقلاقل لازالت كامنة حتى الآن ولكنها مهيأة لتفجير الهدوء الظاهرى الذى يفرضه الحكم العسكرى، وأنه مالم تسمح الظروف بجهود بناءة لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التى تحيط بمصر فانه من المحتوم أن تجرب مصر انواعا من العلاج أشد تطرفا وحسما (٢).

ومن الجدير بالذكر أن تحليل كافرى لاسباب سقوط حكومة على ماهر هى نفسها تحليله لأسباب فشل الهلالى وسقوطها الوشيك لقصورها فى علاج الأسباب الحقيقية للسخط ألا وهى (الفساد والرشوة والإسراف واختفاء العدالة الاجتماعية وفشل المفاوضات مع بريطانيا) ، بالاضافة الى توقعات كافرى لحدوث تغيرات اعمق فى حياة مصر السياسية. (٣) وقد تجسدت هذه التوقعات الأميريكية للاحتمالات المتوقعة الحدوث فى مصر فى عنوان وصفته الخارجية الأميريكية لتطور الاحداث فى مصر فى الموجز الاسبوعى عن مصر فى الفترة من ٨ الى ١٤ ابريل ١٩٥٢ يقول « المرجل السياسى لايزل يغلى» وهو عنوان يغنى عن كل تعليق (٣).

٤.تقييم الأوضاع بعد استقالة وزراء الهلالى باشا ٢ يوليو ١٩٥٢:

وتدل القراءة والتحليل للوثائق الأميريكية سواء تقارير السفارة من القاهرة أم مذكرات الخارجية الأميريكية فى واشنطن أن التركيز كان واضحا فى اهتماماتها خلال الاسابيع القليلة السابقة على قيام ثورة

(*) تجمع المصادر على أن محاولة على ماهر سلوك مسلك الاستقلال عن القصر كان سببا مباشرا في سوء العلاقة بين القصر والوزارة إلى الحد الذى ادى إلى رفض الملك مقابلةعلى ماهر فى أول مارس ١٩٥٢.

انظر محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، المرجع السابق، جـ ٢ ، ص ٣١٣ ويؤيد هذه الرواية حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ ويضيف إليها استقالة وزيرى المالية زكى عبد المتعال والداخلية مرتضى المراغى ، وانظر ايضا : موسى صبرى ، المرجع السابق ، الأزمات التى حطمت وزارة على ماهر ، ص ٦٤ ـ ٨٩ .

1-Secret security information, Dept. of state Assistant secretary, march 3, 1952, to the secretary from MR. Berry, NEA, sub. significance of change in Egyptian government 774.00/3/352. A 44

وانظر يونان لبيب رزق وزارة نجيب الهلالى الأولى، المرجع السابق ٥١٩ ، ٥٢١ .

2- Foreign service desparch, from Cairo, desp. no. 2092, April 14, 1952, 774.00/4-1452.

3- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Jones Via NE MR Kopper, from MR stabler, sub, Weekly summary of events, Egypt and the sudan, April 8-14, 1952, 774.00/4-1952.

وانظر ايضا: يونان لبيب رزق ، المرجع السابق حول ظروف استقالة وزارة نجيب الهلالى الأولى ، ص ٥٢٣ ، ومذكرات مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ٥٠٠ ٢٥ مايو ١٩٨٦ ص ٦٩ حول ما وصفه «بمؤامرة الاطاحة بالهلالى» عندما بدأت يد الهلالى تمتد إلى أكبر صديق للوفد والإنجليز وهو أحمد عبود ودور عبود فى دفع رشوة للملك فاروق لاقالة وزارة الهلالى ، مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ١٠٥ ، أول يوليو ١٩٨٦ ، ص ٥٩.

يوليو على تطور أو لنقل تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر أسبوعا بعد أسبوع ووزارة بعد وزارة، وكانت هذه التقارير إلى جانب استعراضها لتطور الأزمة الوزارية (سقوط حكومة الهلالى، ثم تعيين حكومة حسين سرى) وهو مظهر من مظاهر تدهور الاوضاع تحلل وتتعمق فى دراسة اسباب التدهور الأخرى واحتمالاتها المتوقعة بما ينذر بحدوث تغير أو ثورة وشيكة فى مصر [١].

فى تقدير الخارجية الأميريكية عن الأوضاع الداخلية فى مصر خلال شهر مايو وصفت الحالة فى مصر سياسيا بأنها فى حالة حركة معطلة أو شلل suspendend animation وأنه أضحى يسود مصر شعور عام بالغموض والابهام فى هدوء مصطنع. وتقدر الخارجية الأميريكية مظاهر الشلل على المستوى الادارى فى جهاز ودوائر الحكومة المصرية ثم فى الافتقار للعمل الايجابى فى المجال الاقتصادى وتدهور الوضع المالى مما يثبط الهمم ويخيب الآمال [٢] .

ولعل أكثر وثائق الخارجية الأميريكية كشفا لظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى مصر كما وصفها تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة هو ذلك التقرير الشامل الذى أعدته السفارة حول سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإنعكاساتها على طبقة الفلاحين وتأثيرها عليهم كقوة سياسية فى أى ثورة أو حركة لقلب نظام الحكم [٣] .

يشير تقرير «عدم الاستقرار السياسى فى مصر» الذى كتب قبل الثورة بشهر واحد تقريبا (فى ١٦ يونيو ١٩٥٢) إلى الفلاحين كقوة سياسية كامنة وغير نشطة فى مصر وأنهم يظهرون كل دليل على التحول نحو الفاعلية فى الصراع السياسى ، ويعزو تقرير السفارة هذه الظاهرة ـ وهذه فى الواقع قيمة الوثيقة التى نحاول أستقراءها ـ إلى استمرار سوء الحالة الاقتصادية وأرتفاع تكاليف المعيشة ، قلة أسواق القطن المحصول الوحيد فى مصر، والإدراك بأن الأوضاع السياسية هى التى تؤثر فى هذه الأمور كلها مما أدى إلى يقظة الفلاحين وإدراكهم الحرمان من حقوقهم [٣] .

يعلل التقرير هذا الإدراك بتأثير الأوضاع السياسية بانتشار وتطور وسائل الأتصال من إذاعة وصحف وانتشار التعليم وتحسين وسائل النقل مما أدى لأزدياد الوعى وأن هذه العوامل جعلت الفلاحين أكثر تقبلا لدعاية العناصر الساخطة ولايماءات الدعاية الشيوعية .

ويشير التقرير إلى أن الفلاحين وهم الأكثرية الساحقة من السكان ولأهميتهم الاقتصادية فى مصر ، فإنه لابد ، بحكم الضرورة ، أن تشملهم أى خطط للقوى السياسية إذا كانت تتوخى تغيير الأوضاع الراهنة .

---

(١) من مظاهر التدهور والفساد السياسى فى تأليف وزارة حسين سرى ٢ ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ان الملك كلف فى وقت واحد بعد استقالة وزارة نجيب الهلالى اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما بهى الدين بركات وحسين سرى وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته دون ان يعلم احدهما او كلاهما أن الآخر مكلف بتشكيل الوزارة وذلك مظهر سافر لعدم الاستقرار بل لانهيار نظام الحكم وأخيرا وقع اختيار الملك على حسين سرى لتأليف الوزارة. ولم تعمر وزارة حسين سرى أكثر من ٢٠ يوما تفجرت خلالها أزمة الجيش بحل مجلس ادارة نادى الضباط الذى كان قد تم انتخابه برئاسة اللواء محمد نجيب تحديا لأرادة القصر وقد عاشت الوزارة أغلب أيامها تواجه هذه المشكلة لكن تصرفات القصر وحيدر باشا القائد العام للجيش كانت تزيد من أسباب حدتها وتتصاعد بأحداثها ـ انظر كامل مرسى ، اسرار مجلس الوزراء ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧ ويونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥، وموسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

2- Office Memo, U.S. govr. to MR kooper from NE MR Stabler May, 19, sub. weekly summary of events, Egyptian Sudanese affairs, May 13-19, 1952 . 774.00/ 5-1952.

(٣) تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ٢٥١١ فى ١٦ يونيو ١٩٥٢ عن «عدم الاستقرار السياسى فى مصر والشرق الأدنى».

Foreign service despatch, from Cairo, Amembassy to the Dept. of state desp. no. 2511, June 16, 1952 Sub. political instability in the Near East 774.00/ 6-16-52.

ويذكر تقرير السفارة تحديدا وبعبارات صريحة لا لبس فيها احتمالات الثورة أو الأطاحة بالحكومة فيقول ان أولئك الذين يسعون إلى الثورة أو الأطاحة بالحكومة لا يمكن أن يتجاهلوا الفلاحين كما لا يمكن أن يتجاهلوا أولئك الذين يسعون للتطور المنظم (لعل ذلك يفسر التقييم الإيجابى للسفارة الأميريكية فى القاهرة لقرارات الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ فى مستهل حكومة الثورة على نحو ما سنرى فى فصل لاحق).

وينوه التقرير بانعكاسات المشكلة الاقتصادية وتأثيرها على القوة السياسية الكامنة للفلاحين مثل الزيادة السكانية وتفاقم البطالة ، قلة التصنيع ، والوضع الاقتصادى المتردى مما يؤدى إلى مضاعفة وزيادة عدم الاستقرار [١].

ويخلص هذا التقرير الهام إلى أن تجنب قيام الثورة فى مصر يقتضى أن تواجه الحكومة الأسباب الرئيسية للسخط ثم يعقب أن الافتقار الواضح للرغبة لدى الطبقات الحاكمة فى إدخال الإصلاحات الضرورية يمثل فى حد ذاته عاملا يؤدى إلى عدم الاستقرار .

واستقراء الباحث لمضمون هذا التقرير واللغة الصريحة التى أستخدمها وفى هذا التوقيت عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يطرح الإطار العام للتقدير الأميريكى للاحتمالات القوية للثورة فى مصر أو الإطاحة بالحكومة ـ مالم تتجنب مواجهة الأسباب الرئيسية للسخط ـ وتضع السفارة هذه الاحتمالات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسى فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى الأمر الذى يحرك ـ فى تقدير السفارة ـ احتمالات الثورة وإلى زيادة الإدراك والوعى ولاسيما لدى القوة السياسية الكامنة للفلاحين فى مصر .

وبقدر ما كان اهتمام السفارة الأميريكية فى مصر موجها إلى متابعة وتحليل أسباب ونتائج تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر ، كانت الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان الأميريكية المشتركة ووزارة الدفاع الأميريكية تشعر بالقلق تجاه سبب آخر من أسباب عدم الاستقرار السياسى فى مصر وهو تفاقم الأزمة بين مصر وبريطانيا وجمود الموقف بالنسبة لأى تسوية بينهما للخلاف المصرى الإنجليزى مما أثار لدى هذه الأجهزة الأميريكية احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة فى مصر الأمر الذى طرح مخاوف عميقة لديها لحدوثها فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متدهورة معقدة فى مصر. وكانت الأجهزة الأميريكية فى الحقيقة تربط ربطا واضحا بين مشكلة قاعدة القناة بين مصر وبريطانيا وبين تدهور الأوضاع الداخلية وما يستتبعه من احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة .

وقد بحثت هيئة الأركان الأميريكية احتمالات التحرك العسكرى البريطانى فى مصر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٢ وأنتهت إلى أنه من المحتمل أن تتجه بريطانيا للمحافظة على مكانتها بالقوة وإن كانت سوف تسعى إلى تأييد دولى وخاصة من جانب الولايات المتحدة [٢] .

وجاء تقدير هيئة الأركان الأميريكية أنه لو استخدمت بريطانيا أسلوب القوة فسوف تظل بريطانيا متورطة فى مصر لعدة سنوات ، وكانت هيئة الأركان الأميريكية المشتركة تأمل أن تتمكن بريطانيا من تجنب استخدام القوة للحفاظ على مكانتها فى مصر . ومع ذلك كانت هيئة الأركان الأميريكية المشتركة تقدر أنه من الأهمية

---

(١) المصدر السابق .

(٢) برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها فى لندن :

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret information sent to Amembassy, London, June 25, 1952, 16/741./6-25-52.

بمكان بالنسبة للولايات المتحدة أن تحتفظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية فى مصر فى وقت السلم، وفى حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة فى حالة التهديد المباشر ضد أمن الشرق الأوسط، كما تحتفظ بريطانيا بحق العودة للاستخدام الكامل لهذه التسهيلات ولذلك فإن هيئة الأركان الأميريكية المشتركة أوصت بضرورة تأييد الولايات المتحدة سياسيا ودبلوماسيا للمملكة المتحدة فى بلوغ هذه الأهداف .

أما بالنسبة للاحتمال المجرد بلجوء بريطانيا لاستخدام القوة فعلا فى مصر، فقد كان تقدير هيئة الأركان الأميريكية المشتركة أنه إذا تدهور الموقف فى مصر إلى حد اضطرار بريطانيا للجوء لاستخدام القوة للحفاظ على مكانتها واضطرت لطلب دعم الولايات المتحدة ، فإن هيئة الأركان ترى ضرورة تقييم الحكومة الأميريكية للموقف الدولى قبل أتخاذ قرار أو موقف تجاه هذا التأييد (١) .

وتحليل مضمون هذا التقرير واضح الدلالة فى أنه يؤسس تقديراته على فرضية قوية هى حدوث تدهور ملموس فى الموقف فى منطقة القناة يؤثر على استخدام القاعدة والأوضاع الداخلية والاستقرار فى مصر بشكل عام مما يثير احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة وبالتالى يطرح اختيارات أمام السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر من ناحية وتجاه بريطانيا من ناحية ثانية .

وبشكل عام فإن الوثيقة تشير إلى أن الخط الأميريكى تجاه بريطانيا فى مصر هو تأييد احتفاظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية فى مصر خلال وقت السلم فى حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة ، وتأييد احتفاظ بريطانيا بحق العودة للاستخدام الكامل للتسهيلات ، ثم تأيد بريطانيا سياسيا ودبلوماسيا لتحقيق هذه الأهداف . ولكن فى الحالة الخاصة بلجوء بريطانيا لاستخدام القوة ، فقد كان الموقف الأميريكى مغايرا، اذ لم تلزم هيئة الأركان نفسها أو حكومتها بتأييد استخدام القوة واقترحت دراسة الموقف الدولى قبل اتخاذ أى قرار .

ولاشك أن الأرتباط بين تدهور الموقف السياسى الداخلى فى مصر - خلال الأسابيع القليلة السابقة على ثورة يوليو - وبين مشكلة السيطرة على قاعدة القناة ومشكلة السودان، أى الربط بين استقرار الوضع الداخلى والمشكلة السياسية الأولى فى مصر كان يسيطر على تفكير الخارجية الأميريكية ويخلق لديها مخاوف عميقة أثارت لديها - كما سبق القول - احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة. وقد انعكس هذا القلق بصورة أحد وأعمق فى التقرير الذى أعده المدير المساعد للتخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية - عن الموقف السياسى الداخلى فى مصر فى الأسبوع الاول من شهر يوليو ١٩٥٢ (٢). واشار التقرير الى أنه من بين المشكلتين الأساسيتين اللتين تمثلان اساس النزاع الحالى بين مصر وبريطانيا، وهما السيطرة على قناة السويس ومستقبل السودان، فإن المشكلة الأولى وإن كانت الاهم فهى الايسر والاسهل حلا، بل كان يمكن حلها اذا لم تكن مرتبطة بمشكلة السودان، والمشكلتان فى الحقيقة يمكن فصلهما وإن كانت كلٌ من بريطانيا ومصر متظاهرتين بغير ذلك.

---

(١) راجع ايضا الوثيقة الخاصة برسالة وزير الدفاع الأميريكى إلى وزير الخارجية فى ١٩٥٢/٦/٢٩.

Top secret, security information, the secretary of Defense, 29, June, 1952 letter from the secretary of Defense to the secretary of state. 611. 74/ 6-25-52. وقد ارفقت نص مذكرة رئيس هيئة الأركان الأميريكية المشتركة فى ١٩٥٢/٦/ ٢٥ والتى رفعها إلى وزير الدفاع ، ملف

(٢) المذكرة السرية المقدمة إلى «روبرت جونز» من هيئة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية عن «الموقف السياسى فى مصر» فى ٩ يوليو ١٩٥٢:

Secret, security information, 9, July 1952 Momorardium for MR Robert Jones, Policy planning staff, Dept. of State, sub. political situation in Egypt. 774.00/ 7-9-52.

وقد استخلصت السفارة الأميريكية من اتصالاتها فى مصر أن المصريين يوافقون على فصل المشكلتين بشرط موافقة الولايات المتحدة على نقطتين:

- الاشتراك فى إدارة جديدة لقناة السويس.

- ضمان أن تأجيل مشكلة السودان لن يؤثر فى مطالب مصر بدور أوبرأى لها فى مستقبل تلك البلاد.

وقدرت السفارة أن حل مشكلة قاعدة السويس باحلال المصريين محل البريطانيين لا يتحقق الا باشتراك الولايات المتحدة ولكن حلها لن يتحقق حتى باشتراك الولايات المتحدة مادامت مشكلة السودان تطغى عليها.

هذه التقديرات الأميريكية لمأزق النزاع المصرى الانجليزى خلال المرحلة الدقيقة من تدهور الوضع الداخلى تعكس الحرص والاهتمام بالسعى لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية الحادة فى مصر بايجاد صيغة مقبولة للخلاف المصرى الانجليزى - احد المصادر الدائمة لهذه الأزمة - وانعكاساته على الموقف الداخلى، أو بمحاولة دعم الاستقرار الداخلى من خلال تزويد الحكم بمعونة عسكرية لتحقيق الأمن والنظام، وقد تم ذلك فى اتفاقية المعونة العسكرية فى مايو ١٩٥٢.

اذا كانت السفارة الأميريكية فى متابعتها لتدهور الأوضاع الداخلية فى مصر تركز على أسبابها الرئيسية، والمتمثلة فى سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية أم فى أسبابها السياسية المتمثلة فى الأزمة فى العلاقات المصرية الانجليزية وتدهور الموقف الأمنى فى منطقة القناة وماله من تداعيات داخلية، فقد كانت السفارة والخارجية الأميريكية تتابعان بنفس القدر من الاهتمام والعمق مظاهر هذا التدهور المتمثلة فيما يمكن أن نسميه الأزمة الوزارية المستمرة فى مصر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى هذا السياق تابعت السفارة الأميريكية فى تقاريرها الاسبوعية كما تابعت الخارجية الأميريكية فى ملخصاتها الاسبوعية الأحداث فى مصر والسودان. وتناولت بالتحليل اسباب استقالة أو سقوط وزارة الهلالى وعزتها الى فشله فى التوصل الى اتفاق مع بريطانيا لتسوية النزاع المصرى الانجليزى، وخلصت السفارة من تحليلها هذا الى انها قد حذرت دائما من أن حكومة الهلالى لن يكتب لها الإستمرار إلا اذا قدم البريطانيون تنازلات [1].

وقد وصفت السفارة الأميريكية الأزمة الوزارية فى مصر بعد سقوط وزارة الهلالى بأنها أسوأ أزمة وزارية فى تاريخ مصر الحديث [2] لغياب أى حكومة لمدة ٤٨ ساعة إلى أن شكل حسين سرى وزارته فى ٢ يوليو ١٩٥٢.

وقد رأت السفارة الأميريكية أن أسوأ مظهر لهذه الوزارة - التى تعد أضعف حكومة شكلت حتى ذلك الوقت - وجود كريم ثابت من أشياع القصر وعملاء عبود باشا * .

1- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Stabler from Miss Fowler. sub weekly summary of events, Egypt and the sudan June 24-30, 1952.

2- Office Memo, secret, to N.E. MR. stabler from Miss fowler, sub. Weekly summary of events, Egypt & the Sudan July 1-7, 1952. 774.00/7-7-52

(*) حول ظروف استقالة وزارة الهلالى وتشكيل وزارة حسين سرى يصف حسن يوسف فى مذكراته ملابسات استقالتها بأنها (الدسيسة الكبرى) ويورد فى ذلك حديثه مع الملك فى ضوء مذكرة كريم ثابت مستشاره الصحفى الذى أوصى الملك بإخراج الهلالى من الحكم. انظر حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ وعن مساوىء كريم ثابت ودلالة تعيينه في وزارة حسين سرى، انظر الرافعى فى المرجع السابق ص ١٤٦ حيث يقول «وكان من علامات إنحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت فى هذه الوزارة فقد كان تعيينه ارضاء لرغبة الملك فى أن يكون صفيه وخليله وملازمه فى لهوه ومجونه وزيرا من وزراء الدولة» . وانظر : موسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

٥ـ تقييم حكومة سرى باشا ٢ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ :

ويقيم السفير الأميريكى حسين سرى باشا وحكومته بأنه قد يكون أكثر رجال مصر موالاة للغرب ، وربما يكون الوحيد الذى يعرف ماذا يعنى الستار الحديدى وإن كان ـ أى كافرى ـ لايكن له أى حب ولكن يمكن الاعتماد عليه [١] .

ويحلل كافرى المشكلات التى كانت تواجه حكومة حسين سرى باشا فى النقاط التالية :

ـ العلاقات مع البريطانيين والسودانيين.

ـ إجراء الإنتخابات .

ـ الأحكام العرفية والرقابة.

ـ البرنامج الإقتصادى .

ـ العلاقات مع الأحزاب الأخرى .

أما اتجاهات الوزراة وميول أعضائها ، فقد حللت السفارة وزارة حسين سرى باشا فوصفته (بأنه رجل الملك) وأن بقية أعضاء الوزارة موالون للقصر وأن وزير الداخلية الجديد محمد هاشم باشا صهر سرى باشا رئيس الوزراء، وبالتالى فإن السيطرة فى الحقيقة على وزارة الداخلية كانت معقودة بالفعل لرئيس الوزراء .

وتقدر السفارة أن أخطر المظاهر التى تثير القلق فى التشكيل الوزارى الجديد هو تعيين كريم ثابت كوزير دولة عن العلاقات بين الحكومة والقصر. (عين حسين سرى باشا فى وزارته كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق وزيرا لشئون القصر كهمزة وصل بين الملك والوزارة وكان هذا التعيين بتوجيه من الملك).

وتصف السفارة (كريم ثابت) «بأنه مقامر سيىء السمعة» . disreputable adventurer يمارس نفوذا كبيرا وسيئا على الملك [٢] . بل وتعزو أسباب سقوط وزارة الهلالى إلى الدور الذى لعبه كريم ثابت وأحمد عبود باشا والياس اندراوس باشا الذين نظروا بفزع شديد إلى احتمالات تنفيذ الهلالى لبرامج التطهير ، حيث كان التطهير سيشمل هؤلاء ، وأن الهلالى حين أحس بهذه المناورات طلب المضى فى تنفيذ برامج التطهير ولما تبين أنه لن يستطيع ذلك قدم استقالة الوزارة [٣].

1- Office Memo, U.S. govr. secret, security information to NEMR Stabler, from NE MR Miss Fowler. Sub. weekly summary of events Egypt. Sudan July 1 -7, 1952, 774, 00/ 7 - 7 5.

2- Dept. of state, Assistant secretary secret information to the Acting secretary July 3, 1925 from NE MR Byroade sub. change of govr. in Egypt 774. 00/ 7 - 3 - 52.

3- Ibid.

وراجع برقية السفارة رقم ٢٣٩٣ فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ حول رفض الاستجابة لمحاولات كريم ثابت اقناع كافرى بالتدخل لأسقاط الحكومة (أن يتدخل السفير لدى الملك لإحلال حكومة الهلالى بغيرها) .

على أن السفارة ـ إذ تربط فى تحليلها بين مظاهر الفساد الكامنة وراء الأزمة الوزارية وبين أزمة العلاقات المصرية البريطانية ـ تقدر أنه كان من أهم الأسباب المباشرة لاستقالة الهلالى ، إدراكه أن عدم إحراز تقدم مع البريطانيين فى تسوية الخلاف كان سيرغمه على الاستقالة ففضل أن يتقدم بالاستقالة بنفسه * .

وتشير تحليلات السفارة لأسباب سقوط حكومة الهلالى ، ومازق حكومة سرى أن مغزى تغيير أى حكومة فى مصر هو أن أى حكومة فى مصر لا تستطيع البقاء مدة طويلة دون إحراز تقدم حقيقى أو وهمى مع البريطانيين . وتتنبأ السفارة أنه مالم يستطع سرى باشا تحقيق تقدم مع البريطانيين فى المستقبل القريب، وإذا لم يقرر الملك إجراء انتخابات فإنه يعود للسير فى طريق على ماهر والهلالى باشا[1] .

ومع مضى الأسابيع القليلة ، بل والأيام القليلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تابعت السفارة الأميريكية الأحداث المباشرة المؤدية لثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما صورها كافرى فى برقياته للخارجية الأميريكية فى السياق التالى :

ـ تعاقب الإضطرابات فى صفوف الجيش بين الضباط الشبان .

ـ محاولات القصر فرض اللواء حسين سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط برئاسة محمد نجيب ، ومقاومة النادى لهذه المحاولة والأزمة الناتجة عن ذلك بين القصر ومجلس إدارة النادى والضباط الشبان .

ـ محاولات تشكيل مجلس إدارة جديدة برئاسة على نجيب شقيق محد نجيب وعرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب .

وتركز برقيات كافرى فى متابعتها للأزمة بين القصر والجيش على اتصالات أعضاء مجلى إدارة النادى المخلوع بالضباط فى القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد وإلى إجتماعات صغار الضباط بالثكنات طول الليل والنهار ١٧ ، ١٨ يوليو ١٩٥٢ [2] .

ومما لاشك فيه أن برقيات كافرى فى الأيام القليلة السابقة على الثورة كانت تتلمس بوضوح تام العلامات الأولى لحركة الجيش والمواجهة بين القصر والجيش والاتصالات الواسعة للضباط بتشكيلاتهم المختلفة بما يوحى أن حركة شاملة لأرجاء البلاد على وشك الحدوث .

(*) سبقت الإشارة فى موضع سابق إلى سياسة محاربة الفساد والتطهير التى حاولت وزارة الهلالى انتهاجها وما أدى إلى وضع عراقيل أمام الوزارة وتدخل الملك ورجال القصر فى شؤونها حتى أن الهلالى شعر أن الملك يريد تغيير الوزارة فحسب وكان لحاشية الملك دخل فى هذا الموقف اذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته . أنظر عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ١٤٥ ، ويشير الرافعى كذلك إلى أن الهلالى لم يوفق فى مسعاه فى قضية الجلاء وانه عندما بدأ مباحثاته مع السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) طلب تصريحا من الحكومة البريطانية أن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساسا للمفاوضات فلم يظفر بأى وعد منها بذلك ـ الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ وفى أسباب استقالة وزارة الهلالى، يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٥٢٣.

1- Foreign service desp. from Cairo May 27, 1952 to Dept. of state no. 2393, sub. continued activities and views of Karem Tabet Basha 774. 00/ 5-27-52

(٢) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ١٠١ فى ١٨ يوليو ١٩٥٢:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 101, July 18, 1952, 774. 00 551/7/7-18-52.

3- Office Memo, U.S. govr., secret, security information July 21, 1952, to NE MR Stabler from NE Miss fowler, sub. weekly summary of events, Egypt the Sudan July 15-21, 1952. 774.00/7-2-52.

وقفت السفارة الأميريكية أمام إستقالة سرى باشا فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ قبل الثورة بيومين لتصفها بأنها التغير الثانى فى الحكومة خلال ثلاثة أسابيع وتفسرها بانها ترجع إلى الخلافات السائدة حول السيطرة على سياسات الجيش (٢) .

وتذهب فى تحليلها لأسباب هذا الخلاف إلى أنه يعود إلى المواجهة بين الجيش والقصر التى تمثلت فى فرض رجل القصر اللواء سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط وقيادته أعضاء المجلس بزعامة اللواء محمد نجيب .

وكان لتدخل الملك بتأييد (رجله) ويقصد به حسين سرى عامر بعزل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة اللواء على نجيب ، شقيق محمد نجيب مناورة فاشلة أدت إلى تهيئة المناخ لتحرك الجيش ضد الملك فقد سارع الضباط المطرودون بالإتصال بالضباط فى القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد حيث عقدت اجتماعات لصغار الضباط فى الثكنات وكانت هذه الإجتماعات تتسم بالهياج والعنف .

وتفاقمت الأزمة رغم تراجع حسين سرى باشا رئيس الوزراء ولجوئه لترضية الضباط المتذمرين فاقترح عرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب الذى رفض هذا العرض ، فذهب سرى باشا إلى الملك لإقناعه بسحب تأييده لسرى عامر ومرسوم ١٦ يوليو بحل مجلس إدارة النادى إلا أن الملك رفض طرد سرى عامر دون طرد نجيب الذى اعتبره الملك أحد قادة المتذمرين فى الجيش ضد الملك ، فتقدم سرى باشا باستقالته * .

لاشك أن أستقالة وزارة سرى باشا ** وما اقترن بها من أزمة المواجهة بين القصر والجيش على ومستوى الملك قيادات الضباط كان يهيىء المسرح السياسى فى مصر لتحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة وبالطبع لم تكن هذه الأزمة إلا مظهرا خارجيا فحسب لأزمة علاقة الثقة المفقودة بين القصر والجيش منذ انتخابات نادى الضباط فى مطلع عام ١٩٥٢.

ومن ناحية ثانية فإن استقالة سرى باشا جاءت لتؤكد مأزق الحكم فى مصر بعد سقوط وزارة الهلالى من قبله ووزارة على ماهر منذ يناير ١٩٥٢ فالأزمة الوزارية والأزمات الوزارية المتلاحقة كانت فى تقدير السفارة الأميريكية نتيجة للفشل فى مواجهة أسباب السخط الأساسية وهى فى أساسها مشكلات إجتماعية وإقتصادية وسياسية خاصة الفشل فى معالجة الخلاف المصرى الإنجليزى وأزمة العلاقات المصرية الإنجليزية وانعكاسها على تدهور الوضع الداخلى فى مصر فى ايقاع سريع منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

لم تكن نذر الثورة واحتمالات التمرد أو الإنقلاب العسكرى غائبة عن تقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة أو الخارجية الأميريكية فى واشنطن بل أن وثائق السفارة فى مصر ووثائق الخارجية الأميريكية السرية غير المنشورة حتى الآن قد استخدمت نفس هذه الألفاظ فى أكثر من موضع واستخدمت كثيرا من التعبيرات المجازية (المرجل السياسى لا يزال يغلى) لوصف الغليان السياسى فى مصر خلال الشهور السابقة على الثورة .

(*) انظر تفاصيل الخلاف بين وزارة حسين سرى باشا والملك حول أزمة نادى الضباط الذى اضطر لتقديم استقالته التى وصفها الرافعى بأنها استقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته اذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك فى اذلال الجيش وضباطه الأحرار وقد قبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢، الرافعى، المرجع السابق ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ويونان لبيب رزق ، حول بوادر حركة الجيش واستقالة وزارة حسين سرى باشا ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦.

(**) استدعى الملك نجيب الهلالى باشا لتشكيل وزارة جديده وقبلها بشروط، اهمها إخراج كريم ثابت وأبعاد العناصر الفاسدة من الحاشية والغاء الأحكام العرفية ومع ذلك قبل الهلالى وضعا شاذا هو تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية والبحرية مما كان امتهانا للضباط حيث لم يتخرج من الحربية ولم يكن سوى صهرا للملك ، ولم تدم وزارة الهلالى سوى ١٨ ساعة، انظر كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦.

ولاشك أن قدرة السفير كافرى على الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وقراءتها قراءة صحيحة وتحليلها واستخلاص النتائج السليمة منها جعله يقول بوضوح: «إنه يقرأ حدوث الثورة فى مصر على الأوراق». لقد كان تنبؤ السفارة الأميريكية باحتمالات الثورة واضحا وموثقا وركزت فيه على تحرك الضباط وتابعت مظاهره المختلفة منذ مطلع عام ١٩٥٢ حتى المواجهة بين القصر والجيش فى الأزمة الثانية لنادى الضباط ـ إن جاز هذا التعبير .

وقد حاولت السياسة الخارجية الأميريكية إحتواء الآثار المباشرة للأزمة الداخلية فى مصر بدعم الأمن الداخلى ودعم الحكومة من خلال اتفاق المعونة العسكرية الخاصة بالشرطة فى إبريل ١٩٥٢ ، كما حرصت على نصح البريطانيين وتحذيرهم من اللجوء لاستخدام القوة فى منطقة القناة واختطت لنفسها خطا فاصلا بين التأييد السياسى والدبلوماسى للوجود العسكرى البريطانى فى مصر وبين التورط فى عمل عسكرى يؤثر على علاقة الولايات المتحدة بمصر .

والجدير بالتسجيل أن التحليل الأميريكى للموقف الداخلى فى مصر قبل الثورة كان لايتم من فراغ بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهمية التى توليها الولايات المتحدة للإستقرار فى مصر ولتأثيرها على أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وعلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة من العالم، وهذا يفسر لنا اشتراك وزارة الدفاع الأميريكية وهيئة الأركان الأميريكية المشتركة مع الخارجية الأميريكية فى إعداد التقارير والتوصيات فى معالجة ومتابعة الموقف الداخلى فى مصر هذه المتابعة الدقيقة القريبة من مصادر الأحداث ، وقراءتها للأسباب الحقيقية الكامنة وراء مظاهر التدهور وزعزعة الإستقرار فى نظام الحكم فى مصر .

لقد تحركت القوات المسلحة ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة التى «كان يقرؤها كافرى على الأوراق» وقد تجمعت أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى واشنطن صورة متكاملة عن تطورات ومسببات تدهور الوضع الداخلى فى مصر إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وكانت أمامها كذلك صورة دقيقة عن القوى الحزبية المتفاعلة على المسرح السياسى فى مصر وعن القصر والجيش وعن المشكلة الرئيسية أمام مصر وهى علاقتها مع بريطانيا .

وفى ضوء هذه التقديرات المستفيضة عن أوضاع مصر الداخلية قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تعاملت السياسة الخارجية الأميريكية مع التغيير فى نظام الحكم فى مصر الذى أتى مع مقدم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما سنتناول فى الفصل التالى .